وصلاة الجنازة فيها اقوال متعددة كفى في ادخالها المتبادر للغالب وسجدة
التلاوة والشكر لما كانا فعلا واحدا حرجا بصيغة الجمع لان كلا من التكبير
والتسليم خارج فبقي فعل واحد فلا تدخل في الاقوال والافعال وعبارة
شم رداعترض بانه اي التعريف غير مانع لدخول سجدة التلاوة والشكر مع انهما
ليسا من انواع الصلاة وغير جامع ايضا لخروج صلاة الاخرس فانها
صلاة شرعية والاقوال فيها قال ابن المواد بعد ذكر الايراد الاول هذا اعتراض
عجيب فان التعبير بالافعال مخرج لذلك فان سجدتي التلاوة والشكر
فعل واحد معتبر بتكبيرة تحرمة بتسليم وغيرها افعال وايضا فالتعبير
بالاقوال مخرج له اي للاول ايضا ولما صلاة الاخرس فلانه لا تسمى بها اه
بحروفه ثم في خروج التكبير والتسليم نظر فانهم صرحوا بانهما ركنان
وايضا لو كان ما افتتح به الشيء ليس منه لزم خروج النية عن ماهية
سائر العبادات كالوضوء فتامل يشمل الواجب والمندوب هذا هو
الظاهر خلافا لقول قال المراد الواجب فقط اه لانه يبعد خروج
المندوب مع انه سيأتي عن مسمى الصلاة وعلى كل يخرج سجدتي التلاوة والشكر
اذ لم يشتمل على ثلاثة افعال واجبة فتامل على اسم الكل صوابه
اسقاط لفظ اسم مع ان لفظ كل لا يدخل عليه لام التعريف في الفصيح
قال وقد يجاب بانه من اضافة الصفة للموصوف اي الكل المسمى
كذا قاله بعضهم وهو فاسد وكذا قول الاجانة من الاضافة البيانية
نعم ان اريد بالاسم المسمى صح فليتامل وافضل عطف علة على معلول
الصلوات المفروضات اي بصيغة الجمع وهو اولى ليطابق قوله حتى
من غير احتياج الى جعل اللام في الصلاة للجنس المفروضات اي صلاة
فلا ترد المنذورة في كل يوم وليلة ولو تقديرا فيشمل ايام الدجال وصيحة
طلوع الشمس من مغربها معلومة من الدين بالضرورة وفرضت ركعتين
ركعتين الا المغرب فانزل يصليها كذلك شهرا واربعين يوما ثم امر بالزيادة
الخ الصبح والمغرب اه فتح الباري وعند نزوله حتى النور حل حتى المغرب

فرضت

فرضت ركعتين ثم زيدت ركعة اه ح بالضرورة اي علمها من الدين صار
كالضروري وهو بالا يتوقف على نظر واستدلال والمراد به ما لا يحتمل العامة
والخاصة حافظ وقوله ان الحافظة لا تؤخذ من الاية الشريفة وفيه
ايضا ان السنن ليست بواجبة فلا تؤخذ من الامر الذي هو الوجوب فكان
الاولى ان يقول اي ايتوابها فرض الله علي امتي وفي رواية على وعلى امتي
والمراد امة الدعوة لان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة حتى جعلها
خمسا اي حتى في حقه صلى الله عليه وسلم خلافا للسيوطي قال الا ان
تطوع قال قل لا يخفى ما في هذا الاستثناء من الاشكال كما يعلم من محله اه
ووجه الاشكال ان قوله على استهام عن الواجب فقوله لا كما في جوابه
وقوله الا ان تطوع لا يصح استثناؤه من غير الواجب للكونه ايضا غير واجب
لكنه يدل على ان النفل يلزم بالشروع وبه اخذ بعض الائمة وجاب عنه بان
الاستثناء منقطع واعلم انه وقع في بعض النسخ لفظة قال في قوله قالا
الخ ولعلها سبق قلم لانه يغني عنها وقوله للاعرابي الخ فتامل والصحيح
نعم معتمد ولم تدخل في كلامه اي لانه لم يذكرها وانما ذكر الظهر فقول
لا حاجة للاستدراك لانها خامسة يوهم انفاقا لا يفيد الجواب عن الايراد
لان من بنى الخمس بالظهر وما بعده ورد عليه الجمعة فلا يحسن الجواب
عنه الا بما ذكر الشارح انه مبني على ضعيف بتنزيل البدل منزلة المبدل
كما مر اي في الحديث بقوله فرض الله علي امتي ليلة الاسراء الخ في شرح
المسند للرافعي الشرح للرافعي والمسند للامام الشافعي وهو مجلد
ضخم ان كانت صلاة ادم وهل كانت على وجه الوجوب او الندب كل
محتمل ولعل وجه اختصاص كل منهم بالوقت المعين له انه قبلت توبته
فيه او حصل له زوال الكرب او العناية فيه والعشا كانت صلاة يونس
قال السيوطي الثابت في الاحاديث الصحيحة ان العشا خصيصة لنا
يصلها احد قبل هذه الامة اه وقال الشهاب العبادي الاصح ان العشا من
خصوصياتنا اه وعليه فجمع الله لنا صلوات من قبلنا وشرفنا بالزيادة عليهم

Copyright Reading University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)